

مادة ٣ — إن الاعتمادات المخصصة في الموازنات الشهرية وأرصدة اعتمادات الأشهر السابقة من عام ١٩٥٨ العائدة للإدارات والميئات والمصالح التي يتقرر دمجها وتوحيدها تنقل إلى الميزانيات ذات العلاقة بأوامر صرف إجمالية تصدر عن وزير الخزانة في الإقليم السوري بناء على طلب الوزير المختص وتنقل تبعاً لذلك الالتزامات المرتبطة بهذه الاعتمادات وتعرف نفقاتها من الميزانيات ذات العلاقة .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره في

صدر في دمشق بتاريخ ٢١ شعبان سنة ١٣٧٧ و ١٢ آذار (مارس) سنة ١٩٥٨

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٨

في شأن الأعضاء السابقين في مجلس الأمة المصري
ومجلس النواب السوري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٥ الصادر في سورية بتحديد تعويضات رئيس وأعضاء مجلس النواب ؛

وعلى القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ الصادر في مصر في شأن عضوية مجلس الأمة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — إلى أن يتم تشكيل مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة يتولى الأعضاء السابقون في مجلس الأمة المصري ومجلس النواب السوري القيام بما يعهد إليهم به رئيس الجمهورية من أعمال .

ويتقاضى رئيسا المجلسين والأعضاء مكافأة تعادل ما كان مقررا لهم .

مادة ٢ — يعمل بهذا القانون من تاريخ قيام الجمهورية العربية المتحدة ، وينشر في الجريدة الرسمية ما

صدر في ٢٧ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٣ مارس سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

يتم النظم بقسار من وزير الخزانة للموازنة الشهرية الصادرة مراسيمها وتعتبر الموازنات المؤقتة المقبلة على أساس هذا النظم .

تعتبر أوامر الصرف الصادرة على الموازنتين الجاري ضميهما بموجب هذا القانون صادرة على الموازنة الجديدة الموحدة .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ما

صدر في دمشق بتاريخ ٢٠ شعبان ١٣٧٧ و ١٢ آذار (مارس) سنة ١٩٥٨

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٨

في شأن موازنات الإدارات والمؤسسات العامة في الإقليم السوري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تمدد أحكام الموازنات الشهرية للإدارات والمؤسسات العامة في الإقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة الصادرة عن شهر مارس (آذار) من عام ١٩٥٨ شهرا فشهرا حتى صدور الميزانية العامة .

مادة ٢ — تؤمن نفقات الإدارات المهدمة والنفقات الطارئة من طريق المناقلة بين اعتمادات كل من الموازنات الشهرية أو عن طريق إضافة اعتمادات جديدة على أن لا يتجاوز مجموع الاعتمادات الشهرية جزءا (نحو) حشرها من الاعتمادات الأصلية لموازانات عام ١٩٥٧ ويتم هذه المناقلات وهذه الإضافات بقرار من رئيس الجمهورية .